الأمـم المتحـدة
S/PV.4517

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٥١٧

الثلاثاء، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لافروف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بلينغا – إبوتو
	كولومبيا	السيد أكاسيونيس
	المكسيك	السيدة لاخوس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	موريشيوس	السيد جنغري
	النرويج	السيد سترومن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسن

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا.

02-34803 (A)
0234803

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أنغولا يطلب فيها دعوته للإشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد غاسبار مارتينز (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي إلى السيد إبراهيم غمبري، وكيل الأمين العام والمستشار الخاص للأمين العام للمهام الخاصة في أفريقيا.

تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد غمبري مقعدا على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من وكيل الأمين العام والمستشار الخاص للأمين العام للمهام الخاصة في أفريقيا، السيد إبراهيم غمبري.

السيد غمبري (تكلم بالانكليزية): في إحاطتي الإعلامية التي قدمتها في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٢، أبلغتُ المجلس بأن الأمين العام اعتزم إرسالي في بعثة طويلة إلى أنغولا، وقد وافق أعضاء المجلس على هدفها في بيانهم الرئاسي الأخير عن أنغولا، الوارد في الوثيقة S/PRST/2002/7، المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢. وتتمثل أهداف البعثة في تسليم رسالة مكتوبة من الأمين العام إلى الرئيس دوس سانتوس؛ والشهادة على مراسم توقيع مذكرة التفاهم، المكملة لبروتوكول لوساكا؛ وتوضيح دور الأمم المتحدة خلال المرحلة الحالية والمقبلة من عملية السلام؛ وإجراء مناقشات موضوعية مع الرئيس وكذلك مع كبار أعضاء الحكومة بشأن كيفية مساعدة الأمم المتحدة في عملية السلام على أفضل وجه.

وخلال مهمتي التي قمت بها إلى لواندا، استقبلني الرئيس دوس سانتوس مرتين. وأجريت أيضا مناقشات – في أغلب الأحيان أكثر من مرة – مع وزراء الخارجية، والتخطيط، والمالية، وإدارة الأراضي والإدماج الاجتماعي، وكذلك رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الأنغولية. وعلاوة على ذلك، اجتمعت ببعض البرلمانيين، وقادة الأحزاب السياسية – بما في ذلك الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا "يونيتا" – وممثلي الكنائس، والمنظمات غير الحكومية من وطنية ودولية، وأعضاء السلك الدبلوماسي – بما في ذلك سفراء أعضاء المجلس الدائمين الخمسة المقيمين في لواندا، وسفراء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وسفراء الاتحاد الأوروبي وسفراء الفريق الثلاثي.

وأستطيع اليوم أن أقول إنه، نتيجة للمشاورات التي أجريتها مع السلطات والجهات المؤثرة الأخرى في عملية السلام الأنغولية، برز الآن وضوح أكبر فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في المرحلة الحالية وكذلك في المرحلة المقبلة من العملية. وعلاوة على ذلك، يصح القول تماما إن إمكانيات إحلال السلام الدائم في أنغولا هي الآن أشرق منها في أي وقت مضى، وهي قطعا أفضل مما كانت عليه خلال اتفاقات السلام السابقة الرامية إلى إنهاء الصراع في البلد. وفيما يلي أقدم ملاحظاتي الرئيسية.

ربما كان توقيع مذكرة التفاهم في لواندا في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ أهم حدث عام خلال مهمتي في أنغولا. فالمذكرة أوقفت بشكل رسمي عمليات القتال في إحدى أطول الحروب الأفريقية، التي تسببت فيما لا يوصف من المعاناة للعديد جدا من الناس في ذلك البلد. وكما قد يدرك أعضاء المجلس، فإن المذكرة تفصل مسؤوليات القوات الأنغولية المسلحة ومسؤوليات يونيتا عن مراعاة وقف إطلاق النار، وإيواء الجنود التابعين ليونيتا وعائلاتهم وعن تجميع الأسلحة وتدميرها. وتمنح المذكرة أيضا عفوا عاما شاملا عن كل الجرائم المرتكبة خلال الصراع.

وعلاوة على ذلك، تعهدت الحكومة أيضا بالمهام التالية في المذكرة: توفير المساعدة لجنود يونيتا؛ وإدارة مناطق الإيواء؛ واختيار وإدماج حوالي ٠٠٠ ٥ فرد من قوة يونيتا العسكرية في القوات المسلحة الأنغولية وفي الشرطة؛ وتسريح أكثر من ٠٠٠ ٥٠ جندي من يونيتا. ويقدر الإطار الزمني لإكمال هذه المهام بـ ٢٦٢ يوما من اليوم الأول، الذي كان ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وحكومة أنغولا ملتزمة أيضا بموجب المذكرة بمساعدة عائلات جنود يونيتا، حوالي ٠٠٠ ٣٠٠ شخص، وبتوفير التدريب المهني وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية وفي القطاع الإنتاجي.

وعلاوة على ذلك، تعهدت حكومة أنغولا، في خطتها للسلام المكونة من ١٥ نقطة، والتي أعلنت في وقت سابق، بتقديم المساعدة للجنود المسرحين، بما في ذلك الجنود الذين شاركوا في الحروب الثلاث الأخيرة - والذين يقدر عددهم بحوالي ٠٠٠ ١٥٠ - والعناية بالمعوقين واليتامى والأرامل. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت حكومة أنغولا بإعادة توطين ما يقدر بحوالي ٤,٥ مليون شخص مشرد، وهذا الرقم قدمته الحكومة نفسها.

وفي بياني الذي أدليت به في مراسم الاحتفال بالتوقيع على مذكرة التفاهم، حثثت كل الأطراف في الصراع الأنغولي على اغتنام الفرصة التاريخية وإنهاء مأساة الحرب نهائيا. وتعهدت أيضا بدعم الأمم المتحدة في عملية السلام بأكملها.

غير أني، في التوقيع على مذكرة التفاهم بالنيابة عن الأمم المتحدة كشاهد، أعربت عن تحفظ الأمم المتحدة فيما يتعلق عدم الاعتراف بأي عفو عام يشمل الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وأدخلت ذلك في نص المذكرة. وترك ذلك الإعلان المبدئي بعض الخوف في أذهان أعضاء يونيتا وبعض الأشخاص في القوات المسلحة الأنغولية - وكذلك في بعض قطاعات المجتمع المدني - الذين شعروا بأن موقف الأمم المتحدة هذا قد يقوض عملية السلام، لأن بعض المقاتلين قد يعتقدون أنه يبطل أحكام قانون العفو العام الذي وافقت عليه مؤخرا الجمعية الوطنية الأنغولية. وقد اجتهدت كثيرا وأنفقت وقتا طويلا خلال زيارتي لأشرح وأوضح الموقف المبدئي للأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع.

وفيما يتعلق بعدم الرجوع عن السلام، فإن جميع الأشخاص الذين تشاورت معهم، بما في ذلك السلطات ويونيتا، يعتقدون أن فرص العودة إلى الحرب في أنغولا -

حرب مثل الحروب التي شهدناها في ١٩٩٤ و ١٩٩٨ – أصبحت الآن ضئيلة. والعامل الرئيسي الذي يسهم في تكوين هذا الرأي هو الضعف العسكري لاتحاد يونيتا، بما في ذلك ما ينتج عن فعالية جزاءات الأمم المتحدة. وقد يكون من المهم في هذا الصدد التذكير بأن الجنرال غاتو، أمين عام اتحاد يونيتا، الذي هو الآن رئيس اللجنة العسكرية المشتركة، قال انه لم يُهزم على أيدي قوات أنغولا المسلحة بل على أيدي قوات الأمم المتحدة. وأعتقد أن هذا قد ينطوي على شيء من المبالغة، ولكنها المرة الأولى التي يشهد فيها أحد بفعالية جزاءات الأمم المتحدة.

والعوامل الأخرى التي أسهمت في بلورة الرأي بأن فرص العودة إلى الحرب واسعة النطاق أصبحت الآن ضئيلة جدا تتمثل في الإرهاق من الحرب على كلا جانبي الصراع وبين السكان عامة؛ وتقيد جميع قادة يونيتا العسكريين الإقليميين بمذكرة التفاهم؛ ووجود رئيس أركان قوات يونيتا المسلحة، الجنرال أوكواشيتيمبو ''كامورتيرو''، ونائبه، الجنرال سامي، وضباط عسكريين كبار آخرين بأنفسهم في لواندا، وكذلك الدعم الكامل الذي تلقاه المذكرة من قيادة يونيتا السياسية برئاسة أمينها العام، لوكامبا باولو غاتو، الذي يقيم أيضا في لواندا منذ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ومن ثم فإن كل من كانوا يريدون إدامة الحرب عادوا بالفعل إلى لواندا ومتواجدون فيها.

ومع ذلك، سيعتمد استقرار عملية السلام على عدد من العوامل. أولا، لا بد من إيواء جنود يونيتا على النحو السليم وبسرعة وفي الموعد المحدد. ثانيا، لا بد من تلبية الحاجة إلى الغذاء والدواء بالقدر الكافي. ثالثا، يجب تهيئة الظروف من أجل تشجيع المصالحة الوطنية والتعمير الوطني. رابعا، ينبغي أن يظهر اتحاد يونيتا بوصفه حزبا سياسيا ومحاورا جديرا بالثقة في عملية السلام وإقامة الديمقراطية في أنغولا. وفي هذا الصدد، شددتُ خلال اجتماعاتي مع السيد غاتو والسيد مانوفاكولان، زعيم يونيتا–رينوفادا في البرلمان، على أن الأمم المتحدة لا تعتزم التدخل أو تفويض جهة بالتدخل في شؤون يونيتا الداخلية أو في ظهور زعيم نهائي ليونيتا. بل على العكس، نحن في الأمم المتحدة نرى أنه ينبغي السماح لاتحاد يونيتا بأن يختار قيادته بحرية كاملة وبدون أي تدخل خارجي.

وأود الآن أن أتطرق إلى دور الأمم المتحدة. لقد قسمت الحكومة الأنغولية عملية السلام إلى مرحلتين. تتعامل المرحلة الأولى مع القضايا العسكرية وتنفيذ مهام مرتبطة بها في إطار مذكرة التفاهم، بينما تتعامل المرحلة الثانية مع الأمور السياسية في إطار بروتوكول لوساكا. وتشمل القضايا الأخيرة، ضمن مسائل أخرى، قضية الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية؛ وتعيين بعض المحافظين؛ واعتماد رموز وطنية جديدة؛ وما يسمى ''تعميق'' الديمقراطية، بما في ذلك تنقيح الدستور.

ومن المنتظر في المرحلة الأولى والحالية لعملية السلام أن تشارك الأمم المتحدة بوصفها مراقبا في أعمال اللجنة السياسية المشتركة، المكلفة بتنفيذ مذكرة التفاهم، وأن توفر ١١ مراقبا عسكريا، بما في ذلك الفريق الفني التابع للجنة العسكرية المشتركة. ومن المنتظر أن تقدم الأمم المتحدة أيضا مساعدة فنية في مناطق الإيواء، التي توجد ٣٦ منطقة منها الآن؛ لمساعدة القوات المسلحة الأنغولية في إدارة هذه المناطق؛ ولتوفير المساعدة الإنسانية لأسر قوات يونيتا العسكرية ولحوالي ٤,٥ مليون شخص مشرد داخليا.

ولكن الحكومة تولت المسؤولية الرئيسية عن تمويل وإدارة مناطق الإيواء وتوفير المساعدة لأعضاء أسر قوات يونيتا العسكرية في مناطق الإيواء. كما أنها أنشأت دائرة التعمير الوطني لتيسير عملية إعادة إدماج المحاربين السابقين في القطاعات المنتجة والحياة المدنية في البلاد.

ومع ذلك، تطلب الحكومة الأنغولية إلى الأمم المتحدة أن تساعد في توفير الدعم الفني والمادي، خاصة في مناطق الإيواء، وفي تسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين وأسرهم. وتنوي الحكومة من أجل جمع الأموال للمساعدة في مواجهة بعض تحديات عملية السلام تنظيم مؤتمر للمانحين الدوليين على مرحلتين. من المزمع للمرحلة الأولى أن تعالج الاحتياجات الطارئة المتصلة بعملية السلام، مثل دعم أنشطة التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وكذلك إصلاح البنية التحتية، مثل الجسور والطرق، من أجل السماح بإمكانية الوصول إلى مناطق الإيواء والمناطق التي سيتم فيها تجميع أفراد أسر قوات يونيتا العسكرية. ومن المزمع عقد هذه المرحلة الأولى من مؤتمر المانحين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وستعقد المرحلة الثانية، التي ستحتاج التحضيرات لها وقتا أطول، في وقت ما من عام ٢٠٠٣ على الأرجح.

وفيما يخص الجزاءات، هناك توافق واضح في الآراء داخل البلد على أنه، بالرغم من أن تعليق حظر السفر على مسؤولي يونيتا سيكون أمرا سليما، فإن من السابق لأوانه في الوقت الحالي الحديث عن رفع الجزاءات الأخرى، لا سيما الجزاءات المتعلقة بالمجال العسكري، مثل الحظر على الأسلحة والوقود ومبيعات الماس والأموال والحسابات المصرفية. إلا أن بعضا ممن تمت مشاورتهم أعربوا عن الرأي بأن من الصعب الآن تبرير الإبقاء على حظر السفر على مسؤولي يونيتا، خاصة بعد أن عرضت الجمعية الوطنية عفوا عاما عن جميع أعضاء يونيتا وأشارت إلى فترة تمتد ٤٥ يوما قد يرغبون في غضونها الاستفادة من هذا العفو.

علاوة على ذلك، يود اتحاد يونيتا أن يشارك أعضاء بعثته الخارجية في عملية السلام وفي عملية إعادة توحيد يونيتا. وفي الحقيقة ترى بعض الأطراف المؤثرة الأخرى أن رفع حظر السفر سيسهم في زيادة الثقة في عملية السلام نفسها. وفي هذا الصدد، كتب السيد غاتو، باسم يونيتا، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن، طلب مني إيصالها، يحاجج فيها بأن التوقيع على مذكرة التفاهم ومشاركة حزبه الكاملة في تنفيذها هما دافعان على رفع الجزاءات المفروضة على يونيتا.

وحكومة أنغولا من ناحيتها، توافق من حيث المبدأ على رفع حظر السفر المفروض على مسؤولي يونيتا، ولكنها أعربت عن الرأي بأنه مطلوب توخي الحذر الشديد في تنفيذ ذلك وأنه سيكون من الأفضل، في هذا الصدد، اتباع نهج التعامل مع كل حالة على حدة. والسبب المستشهد به هنا هو أنه يجب إقناع المجتمع الدولي بما لا يقبل الشك بأن جميع أعضاء يونيتا قد تخلوا بالفعل عن الخيار العسكري قبل رفع حظر السفر، وأن ذلك سيتطلب وقتا لتقييم السلوك الفعلي ليونيتا أثناء تنفيذ مذكرة التفاهم.

ولا تزال الحالة الإنسانية حرجة. فلقد ازداد عدد المشردين داخليا من ٤,١ مليون إلى ٤,٥ مليون. وينعكس في هذه الزيادة على وجه الخصوص تدفق السكان من مناطق لم يكن الوصول إليها متاحا في السابق. كما طُلب إلى الوكالات الإنسانية في أنغولا توفير المساعدة لعدد إضافي من السكان يصل إلى ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة، وهم أعضاء أسر قوات يونيتا العسكرية. وهناك أيضا عدد غير محدد من اللاجئين الموجودين حاليا في زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وناميبيا ممن قد يرغبون في إعادتهم إلى أوطانهم، بالإضافة إلى الحاجة إلى رعاية الأيتام وأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ معوق.

وفي هذا الصدد، طلبت الحكومة إلى وكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الغذاء العالمي، مواصلة تقديم دعمها حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. من ناحية أخرى، ينبغي التنويه بأن المجتمع الدولي لم يسهم إلا بـ ١٠ في المائة من الاحتياجات المعلنة في عملية النداء الموحد. ولذلك قد يرغب

المجلس في أن يوجه مرة أخرى نداء من أجل مواصلة تقديم المساعدة إلى شعب أنغولا، خاصة في هذه المرحلة العصيبة من عملية السلام. ومن ناحية أخرى، فوضت الحكومة الوزير المناسب بالدخول في مفاوضات مع منسق الأمم المتحدة المقيم بغية التوصل إلى اتفاق إطاري بشأن جهود الإغاثة الطارئة.

وأود إبداء الملاحظات الختامية التالية. من الواضح من المشاورات التي أجريت أثناء بعثتي إلى أنغولا أنه ينتظر من الأمم المتحدة أن تؤدي دورا في المرحلة الحالية من عملية السلام، بما في ذلك المراقبة العسكرية لعملية الإيواء وتوفير الدعم الفني والإداري في مناطق الإيواء والتسريح وإعادة الإدماج وكذلك الدعم الإنساني. ومن المنتظر أيضا من الأمم المتحدة أن تترأس اللجنة المشتركة أثناء المرحلة الثانية من عملية السلام في إطار بروتوكول لوساكا.

وتوافق الحكومة أيضا من حيث المبدأ على أن ولاية مكتب الأمم المتحدة في أنغولا يتعين تعديلها بغية تمكينه من دعم المرحلة الحالية، فضلا عن المرحلة المقبلة من عملية السلام. لذلك، أعطى الأمين العام تعليماته ومفادها أنه ينبغي لي ولزملائي في الأمانة العامة أن نبدأ بإجراء تقييم انتقادي للمجالات التي أعربت الحكومة عن الاهتمام بالحصول على دعم الأمم المتحدة فيها من أجل عملية السلام، وأن نحدد أيضا بعناية المهام المطلوب القيام بها وآثارها من حيث الموارد البشرية والمالية. ومن شأن تلك المهام أن تقرر التوصيات التي قد يقدمها الأمين العام إلى المجلس فيما يتعلق باحتمال تعديل ولاية المكتب الحالية، بما في ذلك الآثار المترتبة على حجم البعثة المعاد تشكيلها ومدتها. ويتوقع أن ترد هذه التوصيات في التقرير المقبل الذي سيقدمه الأمين العام إلى المجلس عن أنغولا والذي ينبغي أن يكون جاهزا بحلول الشهر المقبل.

في غضون ذلك، ونتيجة للمناقشات التمهيدية مع السلطات الأنغولية والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، فضلا عن اللجنة الثلاثية، فإن دعم الأمم المتحدة لعملية السلام قد يتناول المجالات الهامة التالية: أولا، المراقبة العسكرية لعملية الإيواء، وجمع الأسلحة وتدميرها؛ وثانيا، رصد الحقوق المدنية وحقوق الإنسان في مناطق تجميع الأسر العائدة للقوات العسكرية التابعة للاتحاد الوطني من أجل الاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). وثالثا، توفير المساعدة التقنية وتعبئة الموارد المادية للجنود في مناطق الإيواء ولأسرهم، فضلا عن تسريحهم وإعادة إدماجهم؛ ورابعا، تقديم المساعدة في التحضير للموارد وتعبئتها عن طريق المؤتمر الدولي المقترح للمانحين؛ وخامسا، تقديم المساعدة الإنسانية إلى أسر القوات المسلحة التابعة ليونيتا، والمشردين في الداخل، وأنشطة نزع الألغام؛ وسادسا، فيما يتعلق بالمساعدة الانتخابية، أقر الرئيس دوس سانتوس بأن الأمين العام أعطى في الحقيقة موافقته من حيث المبدأ على مساعدة أنغولا في إجراء الانتخابات الوطنية المقترحة في المستقبل؛ وسابعا، تقديم المساعدة في الانتقال من الحرب إلى السلم في أنغولا عن طريق توسيع الهياكل الإدارية للدولة وتعزيزها من خلال تنفيذ برامج إنمائية وبرامج للمصالحة الوطنية.

ومن شأن هذه المسائل أن تلقى مزيدا من المناقشة في الأمانة العامة بغرض وضع استراتيجية شاملة للأمم المتحدة حيال أنغولا، بما في ذلك دور مكتب الأمم المتحدة مستقبلا، بالتشاور مع حكومة أنغولا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أنغولا.

السيد غاسبار مارتنز (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على رئاستكم لمجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل. فهذا الشهر هو في الواقع

شهر مثمر جدا للمجلس، والطريقة التي تديرون بها المداولات تشكل عاملا رئيسيا. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، السفير أولي بيتر كولبي، ممثل النرويج، على أدائه البارز خلال مدة ولايته.

إن التوقيع على مذكرة التفاهم بشأن وقف الأعمال العدائية سجّل نقطة تحول في تاريخ جمهورية أنغولا. فمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بوصفه الهيئة التي يتمثل عملها الرئيسي في صون السلم والأمن الدوليين، اضطلع بدور رئيسي جدا في تحقيق السلام في أنغولا. ولقد عبّر المجلس مرارا وتكرارا عن طريق القرارات والبيانات الرئاسية ذات الصلة، واستخدام الأدوات والصكوك السياسية المتاحة له، عن إرادة المجتمع الدولي فيما يتعلق بالصراع في أنغولا، عن طريق تأييد مبادئ التعايش الديمقراطي وفقا للقانون الدولي. والجهود المشتركة لمؤسستنا، وتعاون الدول الأعضاء، والجهود التي بذلتها حكومة أنغولا، أمور أسفرت عن وقف الأعمال العدائية في أنغولا، حسبما يرد في مذكرة التفاهم، التي تأتي تكميلا لبروتوكول لوساكا.

وفي هذه المرحلة، أود أن أعرب عن تقدير حكومتي للأمين العام، فضلا عن حكومات الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة، أعضاء اللجنة الثلاثية، على المشاركة في التوقيع على مذكرة التفاهم المؤرخة ٤ نيسان/أبريل. وحقيقة أن وكيل الأمين العام غمباري، الذي عاد للتو من زيارة لأنغولا استغرقت ثلاثة أسابيع، يقدم اليوم إحاطة إعلامية إلى المجلس عن الحقائق التي توصل إليها، لهي في الواقع تطور إيجابي جدا. وحكومتي تؤيد تمام التأييد التوصيات الواردة في إحاطته الإعلامية، وتقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الأمين العام بشأن النهوض بعملية السلام في أنغولا.

ويسرني أن أعلن أنه في هذا الوقت، ليس هناك انتهاكات لوقف إطلاق النار.

وكما يدرك المجلس، فإن تنفيذ مذكرة التفاهم ينقسم إلى مرحلتين. المرحلة الأولى تتألف من إيواء مقاتلي يونيتا البالغ عددهم ٠٠٠ ٥٥ مقاتل ونزع سلاحهم وإدماجهم وتسريحهم، والاهتمام بحوالي ٠٠٠ ٣٥٠ شخص من أفراد أسرهم. ولقد اتفق الطرفان على إدماج ٠٠٠ ٥ عسكري في القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية، بينما يجري تسريح البقية وإدماجهم في المجتمع الدولي برفقة أسرهم.

وباختتام المرحلة الأولى تكون أزيلت العقبات السياسية من أمام تنفيذ البنود السياسية المتبقية في إطار اتفاق لوساكا. ولذلك، وافق الطرفان على أنه لدى اختتام المرحلة الأولى، ستعود اللجنة المشتركة إلى العمل للإشراف على تنفيذ بروتوكول لوساكا، وتنفيذ عملية المصالحة الوطنية، وإجراء الانتخابات الوطنية.

وعلى رغم أن وقف إطلاق النار لا يزال صامدا، وأن الطرفين عقدا العزم على تحقيق سلام دائم في جمهورية أنغولا، تعلم حكومتي مدى التحديات التي تواجهها. علاوة على ذلك، تدرك حكومتي أن استمرار السلام الدائم يتوقف على التنفيذ الناجح لبروتوكول لوساكا.

وعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دور رئيسي للاضطلاع به في نجاح عملية السلام. فخلال المرحلة الأولى، الأمم المتحدة مدعوة إلى توفير المراقبين العسكريين وغير العسكريين، والمشاركة في اللجنة العسكرية المشتركة، وتوفير المساعدة التقنية والمادية التي تمس الحاجة إليها من أجل إيواء أفراد يونيتا وتسريحهم ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأمم المتحدة مدعوة إلى توفير المساعدة التقنية، وإلى تعبئة الموارد من أجل الجنود وأسرهم في مناطق الإيواء وحولها، فضلا عن الإعداد لمؤتمر المانحين من أجل الحالة الإنسانية الطارئة. ومن ثم، أي خلال المرحلة

الثانية، فإن الأمم المتحدة مدعوة إلى استئناف رئاستها للجنة المشتركة المفوضة من بروتوكول لوساكا بالإشراف على عملية المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار، الأمر الذي يفضي إلى توفير المساعدة التقنية من أجل إجراء الانتخابات الوطنية.

وبتحقيق السلام، ستصبح أنغولا على استعداد في نهاية المطاف للشروع في تنفيذ برنامج مستدام يرمي إلى تلبية احتياجات إعادة الإعمار في المديين المتوسط والبعيد. ونحن نتوقع أن تضطلع الأمم المتحدة بدور مركزي في مساعدة الحكومة على تنظيم عقد مؤتمر دولي للمانحين وحشد الدعم له.

إن مشاركة الأمم المتحدة في عملية السلام في أنغولا تشكل، بلا شك، عاملا أساسيا في نجاح تلك العملية وتعزيز الديمقراطية في أنغولا. وحكومتي ترحب بقرار مجلس الأمن ١٤٠٤ (٢٠٠٢)، الذي يمدد ولاية آلية الرصد المعنية بالجزاءات باعتباره تأكيدا لالتزام هذه الهيئة بإقرار السلام الدائم في جمهورية أنغولا. وتبقى الجزاءات أداة ناجعة للسياسة بغية ضمان التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا والحيلولة دون أي خروج على روح السلام المتنامية في أنغولا. وبينما تظل الجزاءات محفّزا للسلام الدائم، فإن حكومة جمهورية أنغولا تقف على استعداد للتعاون مع مجلس الأمن في النظر في الاستثناءات المناسبة بغية تيسير عملية المصالحة الوطنية.

أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأناشد المجتمع الدولي مواصلة تقديم دعمه الذي لا يقدر بثمن من أجل التخفيف من معاناة الملايين من المشردين داخليا ممن تمس حاجتهم إلى المساعدة الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالروسية)**:** أشكر ممثل أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى المشاركة في مشاورات غير رسمية لاستئناف مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.